

## الوثيقة الختامية للندوة الدولية السادسة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة منظمة التعاون الإسلامي

### "إعلان طشقند بشأن أهمية تعزيز وحماية حقوق الشباب لبناء مجتمعات ديمقراطية مسالمة وتحقيق التنمية المستدامة"

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) لمنظمة التعاون الإسلامي (المنظمة)، بالتعاون مع حكومة جمهورية أوزبكستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ندوتها العالمية السادسة حول "الأهمية تعزيز وحماية حقوق الشباب في بناء مجتمعات ديمقراطية مسالمة وتحقيق التنمية المستدامة"، وذلك خلال الفترة من 7-8 أكتوبر 2019 بطشقند، جمهورية أوزبكستان. وقد ضمت هذه الفعالية، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة، خبراء معنيون من أوساط علمية ومنظمات دولية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والاتحاد الأفريقي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، ومنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF)، والمجلس الاستشاري الأوروبي لحقوق الشباب والمجلس المركزي لاتحاد الشباب في أوزبكستان. كما شارك في الندوة عدد كبير من الممثلين عن الدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى العروض الشاملة التي قدمها الخبراء وأعضاء فريق النقاش بشأن الموضوع، فقد قام المشاركون في هذه الندوة بتحليل نطاق الصكوك والآليات الدولية والإقليمية القائمة حاليا في مجال تعزيز وحماية حقوق الشباب، مشددين على أبرز التحديات الأساسية التي يواجهها الشباب في الدول الأعضاء من أجل الأعمال الكاملة لحقوقهم والطرق والوسائل المقترحة لتعزيز دور الشباب في بناء مجتمعات مسالمة، تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف والاستدامة. وبناءً على المداولات التي أجريت بشكل مستفيض والتي شملت كافة جوانب موضوع النقاش والتوصيات الملموسة التي تم الإدلاء بها خلال أعمال الندوة، توصلت الهيئة إلى النتائج التالية:

**أكدت** أن الإسلام يطلب من كبار السن أن يكونوا قدوة حسنة للشباب للمساهمة في بناء أخلاقهم، مما يساعد على الحفاظ على المبادئ والقيم التي تقوم عليها المجتمعات الإسلامية. ويولي الإسلام مرحلة الشباب أهمية خاصة، باعتبارها أهم مراحل حياة المسلم، حيث تستهل فيها المساواة أمام الله سبحانه وتعالى، فيصبح الشاب المسلم منذ هذه الفترة محاسبا عن كل أفعاله وأفكاره. كما أنها فترة تعج فيها جميع أنواع الأفكار الخطيرة، بما فيها الأيديولوجيات المتطرفة، والتي يمكن غرسها في أذهان الشباب بكل سهولة. ولذا تضمن المبادئ الإسلامية تمكين الشباب من الوصول إلى كافة حقوقهم بدون فرض أدنى عوائق على ذلك، علما بأنهم في المقابل مطالبون بالوفاء بالتزاماتهم الكاملة والقيام بأدائها على أكمل وجه.

**اعترفت** أن "الشباب" في فترة انتقالية من تبعية مرحلة الطفولة إلى استقلالية سن الرشد والوعي بمسؤولية الترابط فيما بين الأفراد بصفتهم أعضاء مجتمع واحد.<sup>1</sup> ومن الناحية العملية، يعتبر مصطلح "الشباب"، بدلا من ربطه بفترة عمرية محددة، مفهوماً ثقافياً يستند إلى السياقات والمفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية المختلفة للمجتمعات، حيث يتحقق الانتقال من التبعية إلى الاستقلال في مراحل مختلفة مقارنة بالحقوق المختلفة. وبناءً على سيولة المفهوم، نجد أن الأمم المتحدة نفسها تتعامل بمرونة مع تعريف مصطلح "الشباب" في تطبيقها للسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بقطاع الشباب على المستوى الوطني، آخذة بعين الاعتبار ما تستخدمه الدول الأعضاء في هذا المجال.

**وضحت** أنه يقصد بحقوق الشباب تمكينهم من التمتع الكامل بالحقوق والحريات الأساسية المكفولة لهم. وتندرج هذه الحقوق عموماً ضمن ثلاث فئات أساسية وهي: (أ) **التوفير** - ويقصد به حماية وصول الشباب إلى وسائل الرفاهية والخدمات، مثل التغذية والملابس والمأوى والتعليم وما شابه ذلك؛ (ب) **الحماية** - وتعني ضمان السلامة من الانتهاكات، ومنها الإيذاء البدني والنفسي؛ و (ج) **المشاركة** - ويراد بها المشاركة كشركاء في فرص اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم طيلة الحياة.

**شدت** أن حقوق الشباب تشكل كافة الحقوق التي يجب التمتع بها، بيد أنها منعت لبعض شرائح المجتمع بدعوى صغر السن. ويؤثر هذا التمييز على الشباب في بعض الأحيان بشكل علني، من خلال القيود المفروضة على العمر القانوني، والأهم من ذلك كله، وبصورة مخفية، من خلال المواقف السلبية والمعتقدات والتحيزات والقوالب النمطية الموجهة ضد الشباب، مما يحرمهم من فرص التمتع بحقوقهم المشروعة. ونظرا لهذه الحواجز، نحتاج إلى حماية خاصة للتصدي للتمييز القائم ضد صغار السن، وخاصة الفتيات.

<sup>1</sup> <https://unevoc.unesco.org/go.php?q=TVETipedia+Glossary+A-Z&filt=all&id=9>

**شددت** أنه بينما تنطبق أطر حقوق الإنسان الحالية على الشباب بقدر ما تسري حيثياتها على أي شخص آخر، فلا يوجد إطار أو أداة معينة تحدد الحقوق الخاصة المكفولة للشباب على المستوى العالمي، مما يخلف ثغرة كبيرة في هذا المجال.

**أشادت** بمساهمة الجهود الدولية والإقليمية في حماية وتعزيز حقوق الشباب ، والتي تشمل ، ضمن جملة أمور ، خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2025 ، والتي شددت على ضرورة بناء قدرات الشباب وبرامج التبادل الخاصة بهم ؛ دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، التي اعتمدت استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي في مجال الشباب؛ خطة العمل الثلاثية للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) (2016-2018) ؛ برنامج العمل العالمي للشباب ؛ قرار مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018) بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي يعترف بدور الشباب في بناء السلام ؛ قرار الجمعية العامة المعنون "تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" ؛ قرار مجلس حقوق الإنسان 14/35 (2017) بشأن الشباب وحقوق الإنسان، والذي يدعو إلى تعميم مراعاة حقوق الشباب ؛ ميثاق الشباب الأفريقي ؛ وإعلان لشبونة + 21 بشأن السياسات والبرامج الخاصة بالشباب؛

**أشارت** أن إقليم منظمة التعاون الإسلامي تعتبر من أعلى معدلات التجمعات الشبابية في العالم.<sup>2</sup> بينما يعد الشباب من أبرز الإمكانات الديموغرافية الملحوظة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث تستفيد المنطقة بواسطتها من مزايا غير مسبوقه في مجالات الصناعة والابتكار والنمو. ومع ذلك، لا يزال العديد من هذه الدول تعاني كل العناء من مختلف العوائق القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر سلبا على جهود التمكين وتكافؤ الفرص للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة. وغالبا ما تكون الفتيات الصغيرات والنساء في وضعية لا تسمح لهن بالوصول الى الموارد والخدمات والسلع بسبب عدم تكافؤ الفرص.

**حددت** كذلك أن " الانتاج السكاني في أعداد الشباب " في إقليم منظمة التعاون الإسلامي تحدث في وقت تحكم فيه الثورة التكنولوجية المتمثلة في الذكاء الاصطناعي تغيير الطرق العادية التي نتعامل بها مع بعضنا البعض. ولا شك أن هاتين القوتين، وهما النمو الديمغرافي والتكنولوجيا، تغلبان بشكل كبير ع معظم تطلعات الشباب. وفي هذا الصدد، يتوقع الشباب تدفق المعلومات بشكل حر وحكم وأنظمة ادارية وسياسة أفضل من حيث الاستجابة والمساءلة، فضلا عن ضمان تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة. وهذه هي الموضوعات التي تتردد في أحاديث الشباب، علما بأنهم يتناولونها باعتبارها جزءا من حقوقهم الأساسية لا على أنها قضايا أو إشكاليات يلزم معالجتها. وعند التمكين التكنولوجي، يصبح الوصول إلى الجمهور العالمي أمرا سهلا بالنسبة لهم، فيعبرون عن كل ما يشعرون به من إحباط، مما لا يخلو من تداعيات عميقة على جميع المستويات. وفي عملية تعزيز حقهم في التأثير على الرأي العالمي بشكل إيجابي، يجب توعيتهم بمزلق وسائل التواصل الاجتماعية، والتي من ضمنها إثارة الأخبار المزيفة والإرهاب والتطرف والقوالب النمطية وكراهية الأجانب، مما يؤدي إلى الحقد والتمييز والتطرف.

**حددت** عدادا من التحديات التي يواجهها الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بسبب التهميش الاجتماعي والاقتصادي أو الافتقار إلى التعليم المناسب أو ضعف المستوى العلمي، أو القوالب النمطية، فضلا عن الحرمان من الحقوق المشروعة، مما يؤدي إلى الأصولية والتطرف. وعلاوة على ذلك، يؤثر انتشار النزاعات والفقر والمظالم السياسية تأثيراً خطيراً على إمكانات الشباب في المساهمة بشكل ملموس أو المشاركة في تعزيز التنمية المستدامة لمجتمعاتهم المختلفة.

**أشارت** أن الشباب المسلم يعانون بشكل غير متناسب من ضياع الفرص بسبب الصراعات التي طالت أمدها من غير حل في مناطق مختلفة عبر العالم، والتي تتطلب تضامنا الجهود من أجل تسويتها، وذلك إسهاما في تعزيز وبناء السلام؛

**أعربت** عن إدانتها بشكل خاص لكافة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشباب المسلم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكشمير المحتلة من قبل الهند وميانمار، الذين أصبحوا عرضة لشتى أشكال العنف، بما في ذلك التعذيب، والقتل والإعاقة الجسدية والاعتصاب والحرمان من ممارسة الحقوق الأساسية، كالحق في الحياة، والحق في التعليم، والحق في حرية التعبير، والحق في تقرير المصير، وذلك على أيدي القوات القائمة بالاحتلال، التي تقدم على هذه الخروقات بكل ماأمن من العقاب؛

**اعترفت** بأهمية الحفاظ على القيم الأسرية ومؤسسة الزواج من أجل التنشئة الأخلاقية والاجتماعية الشاملة للشباب، والتي تحميهم من بين أمور، من الرذائل الأخلاقية والأيدولوجيات المتطرفة، وتساهم في بناء المجتمعات المسالمة القائمة على المودة والتفاهم المتبادلين.

**اعترفت** كذلك أن الشباب أصحاب الحقوق اليوم ومستقبل كل مجتمع. بناء على ذلك، يلزم التعامل معهم كشركاء، وذلك لوضع سياسات كفيلة بحماية حقوقهم، مما يسهل تعزيز قدراتهم وتسخير إمكاناتهم ومهاراتهم وطاقاتهم في إطار تقوية المؤسسات الديمقراطية وبناء المجتمعات القائمة على الاندماج والمشاركة وعدم التمييز.

رحبت باقتراح جمهورية أوزبكستان الداعي إلى اعتماد اتفاقية دولية لحقوق الشباب للتلبية لاحتياجات الشباب؛

**وعلى المستوى الدولي، أوصت بما يلي:**

- i. تكثيف التعاون بين الأطراف الرئيسية، ولا سيما شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنمية الشباب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تعزيز الاتساق السياسي، وتبادل أفضل الممارسات، وتوسيع نطاق تجمع أصحاب المصلحة، وتطوير روابط مشتركة للتعاون في مجال الأولويات السياسية ذات الاهتمام المشترك؛
- ii. ضرورة التعاون لمواجهة التحديات المحددة التي يعاني منها الشباب، وذلك من خلال التعبير عن حقوقهم وتعزيزها بوضع اتفاقية قانونية دولية تضمن كفالة حقوق الشباب. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن استغلال ميثاق الشباب الأفريقي (AYC)، وهو صك إقليمي، بمثابة إطار معياري إيجابي لضمان كفالة حقوق الشباب في القانون الدولي؛
- iii. يمكن استخدام الصكوك والآليات الحالية المعنية بحقوق الإنسان لتعميم حقوق الشباب، كما يجوز معالجة ذات المسألة بالاستعراض الدوري الشامل، وذلك باشتراك المنظمات المعنية بالشباب والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في المشاورات الوطنية؛
- iv. اعتبار وضع إجراء خاص بشأن الحقوق الإنسانية للشباب ورسم مبادئ توجيهية لمساعدة الدول على تنفيذ نهج قائم على مقارنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بإعمال السياسات الخاصة بقطاع الشباب؛
- v. تجميع البيانات في المؤشر القياسي لتنمية الشباب واستخدامها كمعيار لتقييم التقدم المحرز في المستقبل؛
- vi. تعزيز ومواءمة برنامج العمل العالمي للشباب مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتعزيز السياسات والمبادرات البيئية الرامية إلى بناء قدرات الشباب كقوة دافعة، علماً أنه يمكن الاستعانة بها في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وللتحدي لآثار تغير المناخ والتباينات، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية؛ و
- vii. يلزم الاعتراف بأن الشبان والشابات والمهاجرين واللجئين يشكلون غالبية المتضررين من النزاعات المسلحة، ومن ثم ضرورة ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بغض النظر عن السن والوضع الاجتماعي، وذلك من خلال الإشراف في اتخاذ القرارات ذات الصلة.

#### وفيما يخص الدول الأعضاء، فقد دعتها إلى ما يلي:

- i. تعزيز الثقافة الديمقراطية، ودمج دور الشباب في الشؤون العامة، مما يسهل لهم الوصول إلى العدالة، وتمكينهم من خلال التمثيل الفعلي للشباب والمشاركة في منصات صنع القرارات على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، توصي الهيئة الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التشريعية الضرورية لتخفيض الحد الأعلى لسن الترشح للمناصب العمومية وكذلك سن التصويت/الاقتراع؛
- ii. خلق بيئة للشباب تفضي إلى التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في تلقي المعلومات، والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع؛
- iii. وضع خطة عمل من شأنها أن تساعد على إيجاد أوجه التآزر بين استراتيجية الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب؛
- iv. وضع آليات الإبلاغ لرصد تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب، علماً بأن هذا الإجراء ينبغي أن يشمل الأطر الزمنية ومخصصات الميزانية ومؤشرات الأداء الرئيسية، بالإضافة إلى الأدوار المنوطة للدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة وبقية مؤسسات المنظمة ذات الصلة؛
- v. سن تشريعات وسياسات وبرامج واقعية تركز على تنمية الشباب من خلال التعاون الشامل فيما بين القطاعات بما يكفل اتباع نهج قائم على مقارنة حقوق الإنسان، وذلك من أجل: (أ) توفير خدمات التعليم الموجه نحو اكتساب و تنمية المهارات؛ (ب) إدخال إصلاحات على سوق العمالة بقصد تحسين فرص التوظيف وضمان الشفافية، مما يساعد على احترام تكافؤ الفرص للجنسين، وتعزيز الحراك الاجتماعي بين الأجيال من أجل تحسين المستويات المعيشية؛ (ج) تقديم حوافز محددة لأصحاب العمل لتشجيعهم على قبول الشباب المقبلين على سوق العمالة، وذلك عن طريق تحديد حصص في القطاعين العام والخاص؛ (د) تشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال سد الفجوة الجنسانية في الأجور وتوفير التسهيلات الخاصة برعاية الأطفال للأمهات الشابات؛ و(هـ) إنشاء آليات لحماية الضمان الاجتماعي؛
- vi. اتخاذ التدابير الضرورية، لمراجعة، وعند الاقتضاء، تعديل أو إلغاء القوانين واللوائح والسياسات والممارسات والأعراف القائمة على التمييز ضد الشباب، وخاصة الفتيات والشابات؛
- vii. التركيز على نوعية التعليم مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاندماج في الاقتصاد القائم على المعرفة للتمكين من بلوغ أعلى مستويات الانتاج والقدرة التنافسية؛
- viii. وضع آليات فعالة للرصد والتقييم، والتي يمكن أن تكون في شكل بيانات مفصلة ومؤشرات حقوق الإنسان في تقارير الدولة المقدمة إلى الهيئات التعهدية؛
- ix. معالجة إشكالية الحواجز القانونية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والرقمية والثقافية التي تعرقل مشاركة الشباب مما يضمن تشجيع ودعم إنشاء مجالس وحركات وشبكات مستقلة بقيادة الشباب، وذلك لتعزيز برامج التبادل الشباني عبر الحدود والحوار والانسجام بين الثقافات والأديان؛

- x. تعزيز الاندماج الاجتماعي للشباب المستضعفين أو المهمشين، مثل المعوقين، والمنتقلين إلى الأقليات، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين أو أي مجموعة مستضعفة أخرى على قدم المساواة مع الآخرين؛
- xi. ضمان وصول الشباب إلى تكنولوجية الاتصالات والمعلومات المناسبة لاحتياجاتهم، وذلك من أجل سد الفجوة الرقمية وتعزيز التعاون على نحو يضمن تطوير حلول مبتكرة ومستدامة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والسياسات العامة؛
- xii. تشجيع ريادة الأعمال من خلال تسهيل التمويل وبرامج بناء القدرات لرواد الأعمال الشباب؛
- xiii. وضع سياسات وبرامج لتعزيز التوعية بالصحة والرعاية والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية، بما يتناسب مع تطور القدرات والحساسيات الثقافية، وذلك للمساعدة على اتخاذ قرارات مستنيرة بالتعاون مع الآباء والأوصياء القانونيين ومقدمي خدمات الرعاية الصحية؛
- xiv. تعزيز قدرة المكاتب الوطنية للإحصاء لتمكينها من إجراء البحوث وجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر لسد الثغرات الأساسية في البيانات وصياغة السياسات الفعالة المستنيرة؛
- xv. وضع سياسات لعكس اتجاه هجرة ذوي الكفاءة يجذب الشباب من خلال تعزيز فرص العمل والتكامل الاقتصادي بتوافر التمويل والمعرفة الضروريين للنجاح في ريادة الأعمال؛
- xvi. التركيز على بناء شخصية الشباب وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان، مما يساعد على توعيتهم بحقوقهم ومسئولياتهم وبالتالي ضمان احترام التنوع لمواجهة التطرف والأيديولوجيات المنحرفة، فضلا عن تدريبهم على أدوارهم المستقبلية على مختلف المستويات؛
- xvii. تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي لتبادل أفضل الممارسات وتطوير وتقديم برامج مشتركة لبناء القدرات. وفي هذا الصدد، يمكن لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، مثل منتدى شباب التعاون الإسلامي مثل (ICYF) وسيسرك (مركز أنقرة) أن تلعب دور الحافز في تنظيم برامج بناء القدرات التي تم وضعها للمسؤولين العموميين والخبراء الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام النشطة في مجال الشباب؛
- xviii. اعتبار إنشاء صندوق وافي لمنظمة التعاون الإسلامي، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية، للاستجابة للمتطلبات المالية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب.
- xix. دعم مبادرة جمهورية أوزبكستان الداعية إلى اعتماد اتفاقية جديدة بشأن حقوق الشباب من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

**دعت** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تشجيع مشاركة الشباب المسلم في اجتماعات المنظمة ذات الصلة، واعتبار إمكانية توفير منح دراسية في التخصصات المختلفة لفائدة الشباب المسلم المتضررين بالنزاعات؛

**أشادت** بدور جمهورية أوزبكستان القيادي في مجال حقوق الإنسان، مشددة على ضرورة تطوير روابط تعاونية بين جميع الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي والمعهد الدولي لحقوق الإنسان لتعزيز فهمهم في مجال حقوق الشباب بما يتناسب مع التعاليم الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أعربت الهيئة عن تقديرها لدور ومساهمة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنتدى شباب التعاون الإسلامي ومركز أنقرة في تعزيز حقوق الشباب، ملتزمة منها تطوير برامج بناء القدرات المستهدفة لواجبي السياسات وقطاع الشركات والمجتمع المدني للتوعية بحقوق الشباب وضرورة إدماجها في السياسات على جميع المستويات.

صدر بطشقند، في 8 أكتوبر 2019